الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/399
25 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٦٧ من جدول الأعمال

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٢	٢
ثانيا -	معلومات أساسية	٣-٨	٢
ثالثا -	التطورات الدولية الرئيسية التي تؤثر على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط	٩-١٥	٤
رابعا -	مواقف دول المنطقة بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية والمسائل ذات الصلة	١٦-٢٠	٦
خامسا -	النتائج	٢١-٢٢	٧

251093 251093 93-57900

أولا - مقدمة

١ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، اعتمدت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ٤٨/٤٧ المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط". وفي الفقرة ٩ من القرار طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل إجراء مزيد من المشاورات مع دول المنطقة والدول الأخرى المعنية، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦، وأن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير الموجزة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره[١]، أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وفي الفقرة ١٠ من القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والأربعين تقريرا عن تنفيذ القرار.

٢ - ويقدم هذا التقرير استجابة للطلب الوارد في الفقرة ١٠ من القرار ٤٨/٤٧.

ثانيا - معلومات أساسية

٣ - عملا بطلب الجمعية العامة، اضطلع سلفي في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ بإجراء دراسة عن التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها، والكفيلة بتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويقدم ذلك التقرير، الوارد في الوثيقة A/45/435، تقييما شاملا للمقترح الذي كان مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤[٢]. وحللت الدراسة، في جملة أمور، أهداف ومبادئ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والإطار القانوني الدولي لذلك؛ واستكشف مجموعة كبيرة من المسائل المتصلة بتطبيق المفهوم على الشرق الأوسط؛ وأجرت دراسة متعمقة لعدد من الخطوات التي يمكن أن تيسر العملية المؤدية إلى إنشاء منطقة كهذه.

٤ - ومنذ عام ١٩٩٠، وقع عدد من الأحداث في الشرق الأوسط وخارجه ذات علاقة هامة باحتمالات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. ومن وجهة نظر دبلوماسية، فإن أهم تطور هو عملية التفاوض التي شرع فيها في مؤتمر السلام في الشرق الأوسط المعقود في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وفي إطار الصيغة التي اعتمدت في المؤتمر، يجري مواصلة طائفتين من عمليات المفاوضات: عملية مفاوضات ثنائية ذات مسارين بين اسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين، وعملية مفاوضات متعددة الأطراف. وقد أنشئت أفرقة عاملة متعددة الأطراف لدراسة مختلف المجالات الفنية الرئيسية بما في ذلك تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي[٣].

٥ - وفيما يتعلق بالمسار المتعدد الأطراف، فقد وجهت الدعوة إلى الأمم المتحدة للمشاركة في أعمال الفريق العامل المتعدد الأطراف للشرق الأوسط المعني بتحديد الأسلحة والأمن القومي اعتبارا من دورته الثالثة المعقودة بكامل هيئته في أيار/مايو ١٩٩٣ في واشنطن العاصمة. وفي إطار ذلك الفريق العامل،

أجريت المشاورات مع دول المنطقة والدول الواقعة خارجها، حسب طلب الجمعية العامة في الفقرة ٩ من القرار ٤٨/٤٧.

٦ - وقد عقد الفريق العامل ثلاث دورات بكامل هيئته وعدة اجتماعات فيما بين الدورات وتصدى فيها لنطاق عريض من المسائل الموضوعية التي يتعلق كثير منها بمختلف تدابير بناء الثقة ذات الأهمية الخاصة للمنطقة. وفي الوقت الذي اتسمت فيه المشاورات بالطابع البناء والعملي والخالي من المواجهة فإن المناقشات التي أجراها الفريق العامل قد كشفت بجلاء أيضا عن اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بالنهج المفضل اتباعها إزاء تسوية المشاكل المتعلقة بالأسلحة. ومع هذا، فإن الأفكار المتعمقة التي عبر عنها الفريق العامل وورقات المواقف التي كانت معروضة عليه وفرت بالفعل مجموعة قيمة من التدابير المحتملة قد تؤدي، بناء على مواصلة المناقشة والصياغة من جانب كل من أنصارها، إلى اتباع نهج موحدة والتوصل الى توافق في الآراء بشأن الإجراءات المتضافرة في خاتمة المطاف.

٧ - ونطاق الأفكار والتدابير المقدمة حتى الآن عريض تماما. وتجدر الإشارة مع هذا إلى أن تقرير عام ١٩٩٠ قد ذكر:

"إن الصلة الوثيقة - أي "الربط" - بين جميع العناصر التي تؤثر على الأمن معروفة تماما. فالقدرات النووية مرتبطة بالأسلحة الكيميائية، والأسلحة الكيميائية مرتبطة بالأسلحة التقليدية، والأسلحة التقليدية مرتبطة بالنزاع السياسي. وجميع هذه الخيوط تدخل ضمن نسيج الخوف وعدم الأمن. وإذا أريد لهذه المنطقة أن تصبح وأن تظل حقا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وجب قطع هذا النسيج الى أجزاء يعالج كل منها على حده. وهذه المشكلة معقدة وصعبة بحيث لا يمكن حلها مرة واحدة من خلال أي تسوية شاملة. ومع ذلك، ينبغي تناول جميع العناصر المنفصلة بصورة متزامنة لأنه لن يكون من الممكن تسوية أي جزء من هذه المشكلة ما لم يكن من الواضح أن هناك تقدما جاريا في تسوية الأجزاء الأخرى. وينبغي إحداث تحول جذري خطوة خطوة في العلاقات العسكرية والسياسية في المنطقة بأسرها"[٤].

٨ - ومع مراعاة كل ما ورد أعلاه، يركز هذا التقرير، من الناحية الموضوعية، على تطورين رئيسيين لهما أهميتهما في تقييم احتمالات إنشاء منطقة كهذه: التطورات في العلاقات الدولية ذات الصلة بالنظر في قضايا الأمن في المنطقة؛ والمقترحات الأساسية المقدمة من دول المنطقة عند هذا المنعطف من أعمال الفريق العامل.

ثالثا - التطورات الدولية الرئيسية التي تؤثر على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

٩ - مما لا جدال فيه أن الفترة منذ عام ١٩٩٠ قد تميزت بتغيرات سياسية واستراتيجية بالغة في مجال الشؤون العالمية. ولثلاثة تطورات منها بصفة خاصة: نزع السلاح النووي من جانب الدول خارج المنطقة، وحرب الخليج الفارسي، وبدء المفاوضات المباشرة بين الدول العربية وإسرائيل، التي أشير إليها أعلاه، آثار على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٠ - إن النمط الحادث الآن أو الذي هو بسبيل الحدوث في الضوابط المنظمة للأسلحة النووية ونزع الأسلحة النووية يمثل واحدا من أكثر مؤشرات التقدم المشجعة في حقبة ما بعد الحرب الباردة هذه. فإلى جانب الاتفاقات التاريخية، كالمحادثات الأولى والثانية المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، اللتين أبرمتا بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، نشهد الآن اتجاهات جديدة مشجعة للغاية تؤيد نزع الأسلحة النووية في مناطق أخرى أيضا. فباستثناء الصين، تتقيد جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية في الوقت الراهن على سبيل المثال بالوقف المؤقت لاجراء التجارب النووية، كما ازدادت خلال العام المنصرم إمكانية العمل التعاوني على الصعيد العالمي من أجل وقف انتاج المواد النووية التي تستعمل في أغراض صنع الأسلحة، والقرار الذي اتخذه مؤخرا مؤتمر نزع السلاح بالبدء في مفاوضات بشأن فرض حظر شامل على التجارب يشكل نجاحا باهرا فيما يتصل بالتدابير الرامية لمنع تزايد انتشار الأسلحة النووية. وسيسهم نجاح هذه المفاوضات بالتأكيد وبشكل كبير في تيسير الجهود الرامية على انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ويؤكد الجهود الدولية من أجل نزع السلاح النووي ويعزز مبادئ نظام عدم الانتشار وتحقيقه نصا وروحا، بما في ذلك المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وجدير بالذكر أن المبادرتين المتعلقتين بحظر التجارب ووقف انتاج المواد الانشطارية اللتين تركزان على الأقاليم، هما تدبيران وردا في تقرير عام ١٩٩٠ ويمكن أن يساعدا على احراز تقدم نحو انشاء منطقة خالية تماما من الأسلحة النووية في الاقليم.

١١ - ومن جهة أخرى، فإن أي أثر حميد كان من الممكن أن ينعكس مبدئيا على الشرق الأوسط نتيجة لانتهاء الحرب الباردة ذهب هباء في حرب الخليج الفارسي نتيجة لغزو العراق للكويت. كذلك فقد أبرزت هذه الحرب بشكل كبير أكثر من أي وقت مضى ضرورة تعزيز الثقة، وإبطاء التدفق الهائل للأسلحة التقليدية في المنطقة، وتخليص الشرق الأوسط من شبح أسلحة التدمير الشامل. ولقد نجت المنطقة، لحسن الحظ، من استخدام هذه الأسلحة، فقد يمكن أن يؤدي استخدام بعض هذه الأسلحة على نطاق "محدود" الى وقوع كارثة في النطاق الجغرافي الصغير والهش الذي يمثل الشرق الأوسط. على أنه من النذر المشؤومة أنه قد جرى استخدام قذائف تسيارية وانسيابية، وطائرات يقودها طيارون قادرة على نقل هذه الأسلحة، وكان احتمال تصعيد استعمالها قائما على الدوام.

١٢ - ولئن كانت حرب الخليج الفارسي قد ساعدت على زيادة وصم أسلحة التدمير الشامل، فإن معقباتها أتاحت لمحات متبصرة نافذة في التحدي الذي يمثله التحقق، وهو من بين فئات التدابير التي ورد ذكرها في تقرير عام ١٩٩٠ بوصفها عنصرا أساسيا لأي اسلوب لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولو لم تنفذ قرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١، و٧٠٥ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، و ٧١٥ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، التي استندت، في جملة أمور، الى الجهود الدؤوبة التي بذلها المفتشون التابعون للأمم المتحدة بعد وقف اطلاق النار، لما كان للمجتمع الدولي أن يعلم أبدا ببرنامج العراق الواسع لانتاج الأسلحة النووية.

١٣ - وإزاء ذلك، كان تقرير عام ١٩٩٠ سبّاقا الى العلم من حيث تأكيده على أهمية التحقق "بلا استئذان وفي كل مكان" فيما يتصل بمفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، حيث أورد أن هذه الاجراءات يجب أن تتضمن عناصر "غير مألوفة" في الممارسات الوقائية الراهنة[٥]. ولقد حملت حرب الخليج الفارسي، في الواقع، الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها على تعزيز برامج الضمانات، وتعتبر هذه جهودا أساسية لا للمحافظة على معاهدة منع الانتشار فحسب، التي أؤيد الانضمام العام إليها، وإنما أيضا لترتيبات اقليمية أخرى مماثلة، كالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي تستند الى اتفاق توافق آراء الأطراف الاقليمية المعنية.

١٤ - إن الجهود الرئيسية، وإن تعين تركيزها على التحرك الطوعي نحو المزيد من الانفتاح والشفافية، ينبغي أن تأتي من الدول الكائنة داخل المنطقة نفسها، عن طريق التبادل المشترك للمعلومات، والتفتيش، وبناء الثقة. وقد حرص مجلس الأمن على الاشارة، في الفقرة ١٤ من قراره ٦٨٧ (١٩٩١)، الى أن الاجراءات التي يقوم بها العراق امتثالا لأحكام وقف اطلاق النار تمثل، في جملة أمور، "خطوات نحو انشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل". وخلافا لحالة العراق الخاصة، من الواضح تماما أن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، على نطاق المنطقة، لا يمكن أن يفرض على دول المنطقة من الخارج. وإنما ينبغي لتلك الدول أن تتوصل الى ذلك بنفسها. وحتى في اطار توافق الآراء، ينبغي أن تكون اجراءات التحقق التي يتم اعتمادها على درجة كافية من القوة التي لا تترك مجالا للشك في تقيد كل طرف بالتزاماته بموجب المعاهدة. وواضح أن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ذات نظام صارم ومتوازن للتحقق، ينطبق على الجميع، أمر له أهمية حيوية في تعزيز الثقة والأمن في جميع أنحاء المنطقة.

١٥ - وإن النجاح الباهر في عملية السلم، الذي تمثل في بدء افتتاح مفاوضات مباشرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بين اسرائيل والبلدان العربية المجاورة لها، يبشر بالخير بالنسبة لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ورغم استمرار وجود بعض العقبات دون تسوية، فإن عملية المفاوضات المباشرة، إذا جرت بنية صادقة، لا يمكن إلا أن تساعد في تمهيد السبيل أمام التوفيق بين المواقف العربية والاسرائيلية والفلسطينية.

رابعا - مواقف دول المنطقة بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية والمسائل ذات الصلة

١٦ - لقد أعلنت جميع الدول في المنطقة عن موقفها المؤيد لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وكان القرار المتعلق بهذا الموضوع قد اعتمد بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠ ووردت الاشارة الى ذلك في الوثيقة A/45/435 التي مازالت سارية اليوم. والمسألة المطروحة هي معرفة الاسلوب الأمثل للترويج لهذا المفهوم، لاسيما وقد حدث الآن تحرك إيجابي في العلاقة بين عدد من القوى السياسية الرئيسية الفاعلة في المنطقة.

١٧ - ومن الزاوية التقليدية، كان موقف الدول العربية من فكرة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية نابعا من الشواغل التي تساورها منذ وقت طويل إزاء قدرات اسرائيل ونواياها في مجال التسلح النووي. وكثير من الدول العربية يرى أن قبول التزامات بعدم الانتشار، مثل معاهدة عدم الانتشار أو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، هو شرط جوهري لإقامة علاقات مستقرة وسلمية في داخل الإقليم بصفة عامة. وتوقن هذه الدول بقوة بأن اتخاذ تدبير من هذا القبيل سيؤثر فورا وإيجابيا على حل طائفة كاملة من القضايا الأخرى المعلقة بشأن الحد من الأسلحة والأمن في الشرق الأوسط. كما أنها تلاحظ، فضلا عن ذلك، أن إصرار اسرائيل على إرجاء قبولها معاهدة عدم الانتشار أو وضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى مراحل متأخرة من عملية السلم لا يسهم إلا في إثارة الشكوك فيما تضمره اسرائيل من نوايا في نهاية المطاف، مما يضع مزيدا من العراقيل للعملية بوصفها هذا.

١٨ - أما موقف اسرائيل إزاء مقترح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ودعمها له، فقد أفضيا الى تركيز قوي على الطابع السريع التقلب للأمن في الشرق الأوسط. ذلك لأن الديناميات الإقليمية في نظر اسرائيل تتميز بمنافسات سياسية ودينية واجتماعية واقتصادية مختلفة؛ وباستمرار بعض الدول العربية الهامة في العزوف عن الاعتراف سياسيا بوجود اسرائيل ذاته؛ وباستمرار وجود صور اللاتماثل الهيكلية بين اسرائيل وغيرها من الدول ولا سيما من حيث حجم السكان ومساحة الأراضي ومن حيث تكوين القوات العسكرية وهيكلها وحجمها. وهي عوامل توحي، من المنظور الاسرائيلي، بوجوب القبول باسرائيل قبولا حقيقيا من جانب جيرانها، وبوجوب تأمين الثقة والسلم والتثبت منهما على مدى فترة من الزمن قبل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ وبأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية يجب أن تنشأ بمبادرة من الدول الموجودة في المنطقة؛ وبأن المنطقة ينبغي أن تكون محل تفاوض حر ومباشر بين هذه الدول وموضع تحقق متبادل.

١٩ - ولقد أعلنت جميع الأطراف أن العملية التي بدأت في مدريد فاتحة آفاق جديدة للسلم. وفي إطار المناقشات المتعددة الأطراف حول تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، كان أكثر المجالات الواعدة بإحراز تقدم

حتى الآن هو مجال تدابير بناء الثقة والأمن. وقد أظهرت اسرائيل والجانب العربي، سواء في إطار الفريق العامل أو خارجه، اهتماما بطائفة مختلفة من التدابير تشمل ما يلي:

(أ) إنشاء روابط مباشرة للاتصال الروتيني وللاتصال في حالات الأزمات؛

(ب) تبادل الإخطارات بالمناورات العسكرية الرئيسية، والبيانات المتعلقة بموجودات عسكرية تصنف ضمن فئات معينة من المعدات؛

(ج) القيام بزيارات عسكرية وسياسية رفيعة المستوى، وبزيارات للمنشآت العسكرية؛

(د) اتخاذ ترتيبات لمنع وقوع حوادث في البحر وللتعاون في عمليات البحث والإنقاذ؛

(هـ) إصدار بيانات للاعلان عن مختلف التعاليم الأساسية في مجال علاقات حسن الجوار والسلم فيما بين الدول في المنطقة.

على أن وجهات النظر لم تتلاق بعد حول نطاق ومحتويات هذه التدابير بالضبط. لكن درجة الاهتمام المشترك الذي أعرب عنه بالفعل في مجال تدابير بناء الثقة والأمن تعد من الأمور المشجعة حيث يمكن أن قائمة أشكال جديدة من التعاون لم تكن موجودة حتى الآن.

٢٠ - ثم إن البحث عن تسوية شاملة للعلاقات العسكرية والسياسية في المنطقة سيفيد بالتأكيد فائدة كبيرة من تدابير بناء الثقة. على أن الوقت قد حان للبدء في النظر بمزيد من النشاط في اتخاذ تدابير محددة في مجالي الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل اللذين ورد ذكرهما في الوثيقة A/45/435. ومن المشجع أن نلاحظ أن الجانبين أعربا عن رأيهما في أن إطار مدريد هو الإطار المناسب، وإن لم يكن الوحيد، لإحراز تقدم في نهاية المطاف صوب تسوية مسائل كثيرة، منها مسألة التفاوض على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

خامسا - النتائج

٢١ - إن الآفاق المفتوحة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط أصبحت واعدة شيئا ما الآن أكثر مما كانت عليه منذ بضع سنين مضت. فقد بدأت العراقيل الأساسية تقل تدريجيا بل وتزول. وأصبحت المفاوضات المباشرة بين بعض الدول حقيقة الآن؛ ولم تعد الأوضاع النووية للدول الموجودة خارج المنطقة تشكل عامل تعقيد كبير؛ وأصبحت الحاجة الملحة للتصدي للأخطار الجسيمة التي تشكلها الأسلحة التقليدية والقذائف والأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل موضع تقدير أكثر انتشارا من ذي قبل.

٢٢ - وفي الوقت نفسه، لا يمكن تصور إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ولا في تنفيذها في فراغ سياسي وفي عزلة عن عملية التصالح. كما أن الدرجة العامة من الانفتاح والشفافية والتحقق المتبادل والثقة، التي يقتضيها انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ستتجاوز كل ما درجت عليه الممارسة حاليا في المنطقة. ولهذا السبب أحث جميع دول الشرق الأوسط على اغتنام جميع الفرص في عملية السلم الجارية لإقامة جسور التعاون في مسائل الأمن وما يتعلق به من مسائل. على أنني أرى أن إحراز تقدم صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية لا ينبغي أن يسبق المفاوضات الجارية بين الدول بشأن الجوانب الأعم لأي تسوية سلمية ولا أن يتخلف عنها؛ بل ينبغي أن يسير الاثنان بالتوازي.

الحواشي

(١) A/45/435.

(٢) انظر القرار ٢٣٧٣ (د - ١٢)، المرفق.

(٣) الأفرقة العاملة الأخرى المنشأة في إطار مدريد تركز على التنمية الاقتصادية، والبيئة، واللاجئين، والمياه.

(٤) A/45/435، الفقرة ١٥١.

(٥) A/45/435، الفقرتان ١٢١ و ١٢٢.

- - - - -